النهار

الخميس ١٣ كانون الثاني ٢٠١١ - السنة ٧٨ - العدد ٢٤٠٩٤

الحسن نبّهت من تأثير التوتر السياسي على الازدهار الاقتصادي

رجال اعمال موناكو يستكشفون مجالات الاستثمار في الأعمال والسياحة

فيما كان وزراء المعارضة يعلنون استقالتهم من حكومة الوحدة الوطنية، كانت وزيرة المال ريا الحسن تنبّه من تأثير الوضع السياسي المتوتر راهنا على مرحلة الازدهار الاقتصادي المتواصلة. ورأت ان اطالة امد الازمة يؤثر سلبا على التطورات الايجابية المحققة، مبدية اسفها لاهدار فرص فريدة يقدمها الاقتصاد المتين لادخال اصلاحات هيكلية حيوية.

الكلام ورد في مناسبة اللقاء الاقتصادي الموسّع الذي نظمته غرفة بيروت وجبل لبنان في فندق "فينيسيا" امس، بين وفد رجال الاعمال المرافق لامير موناكو ألبر الثاني في زيارته الى بيروت وبين القطاع الخاص اللبناني. وشارك في اللقاء وزيرة المال ريا الحسن، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير الى عدد من المصرفيين ورجال الاعمال. ومن جانب الامارة، حضر وزير العلاقات الخارجية جوزيه باديا ورئيس غرفة تجارة وصناعة موناكو ميشال دوتا. ويضم الوفد أكثر من ٥٠ رجل أعمال يمثلون القطاعات العاملة في الامارة وخصوصا المالية والمصرفية والسياحية.

وفي جلسة افتتاحية، تحدث شقير بالارقام عن واقع الاقتصاد اللبناني ومسببات النمو، وقال "ان الهدف الذي أمامنا يرتكز الى عوامل ٣ أساسية: انفتاح الأسواق انسجاماً مع العولمة مع اعطاء الأفضلية الى منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمعرفة هي ركيزة اقتصاد السوق والمصدر الأساس للجدوى، اضافة الى الميزة التي اكتسبها القطاع الخاص في العلاقات التجارية والاستثمار في البلدين. واشار دوتا الى أن زيارته الأولى الى لبنان في ٢٠٠٠ جسدت علاقات عمل بين قطاعي البلدين وتنظيم بعثة اقتصادية الى لبنان، مشيرا الى ان الوفد يطمح لتنمية العلاقات الثنائية على مختلف الصعد"، وخصوصاً ان العلاقات بين مجتمعي الأعمال والشركات في البلدين قوية فضلاً عن التقارب الثقافي بينهما". واعلن توقيع اتفاقات شراكة بين شركة الاتصالات في موناكو وعدد من الشبكات التلفزيونية اللبنانية .

طربيه

ورغم الازمة التي عصفت بلبنان، قال طربيه ان الاقتصاد بقي متينا "لان سياسة الدولة حيال عدم التدخل في الاقتصاد مهّدت لتطور قطاع خاص ديناميكي"، مشيرا الى انه "بفضل الثقة الإقليمية والدولية بلبنان تجاوز صافي التحاويل الواردة الـ١٣،٣ مليار دولار، وتجاوزت التدفقات المالية الـ٢٨،٤ مليارا بما اتاح للبنان تمويل العجز المتفاقم البالغ ١٣ مليارا، وأظهر فائضاً في ميزان المدفوعات بقيمة ١٦ مليارا، مما أدى إلى ارتفاع موازٍ في الموجودات الأجنبية الصافية في لبنان". وقال ان الإحتياط بالعملة الأجنبية لمصرف لبنان والمصارف يكفي عموما ويغطي ٤٣% من الكتلة النقدية Broad Money و٧٠% من مجمل الودائع بالعملة الأجنبية وأكثر من ٨٦% من الدين الخارجي القصير الأمد للبنان. وقال ان ميزانية المصارف بلغت ١٣٣ مليار دولار للنصف الاول من ٢٠١٠ اي نحو ٣،٥ اضعاف الناتج المحلي الذي قدّره صندوق النقد بـ٣٨ مليار دولار .

سلامة

وقال سلامة ان لبنان تجنّب الازمة المالية بسبب النموذج الذي اعتمده مصرف لبنان. "فالتعاميم شددت على استدانة معتدلة، وفرضت على كل مصرف تكوين سيولة ٣٠%، وركّزت على تنظيم المنتجات المشتقة والمركبة وعلى إدراج بنود خارج الميزانية في الأموال الخاصة، اضافة الى تنظيم التسليف العقاري والتسليف لقاء أسهم: ٦٠% لمطوّري المشاريع العقارية أو تجار الممتلكات و٥٠% على الأسهم، ومنع المصارف من اقتناء أدوات مالية عالية المخاطر بدءا من ٢٠٠٤". ولفت الى ان المركزي يدرس امكان رفع نسبة الاموال الخاصة الاساسية في القطاع المصرفي من ٧ الى ١٠%، "ولا نستبعد ارتفاع الاحتياط العام على محفظة القروض من ٠،٧٥% إلى ٢."%

ولفت الى ان مصرف لبنان شدد على فصل واضح بين دور المصارف التجارية ومصارف الأعمال، "تفاديا لتوظيف سيولة المصارف التجارية في استثمارات طويلة المدى غير سائلة أو في المضاربة". واشار الى ان الحكومة اطلقت القروض الميسّرة الممنوحة للقطاعات الإنتاجية، ويهتم مصرف لبنان بإدارتها واضاف اليها قروضا ميسّرة لقطاع السكن وللمشاريع الصديقة للبيئة والدراسات الجامعية والمؤسسات الصغيرة الحجم (وللدراسة في مؤسسات التعليم العالي وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم)

الحسن

وفي كلمتها، دعت وزيرة المال صانعي السياسات واوساط الاعمال الى عدم القلق والمبالغة في رد فعلهم "بل ان يعملوا لاعادة الهدوء والثقة الى السوق". وقالت ان لبنان الذي خبر نسبة الدين المرتفعة الى اجمالي الناتج "يدرك اهمية المحافظة على ثقة المستثمرين عبر الابقاء على حوار وثيق وصريح مع قاعدة مستثمريه. هذا الامر اهله ليكون نقطة انطلاق لممارسة الاعمال ومركزا مصرفيا اقليميا". واذ اشارت الى ان لبنان شهد ولا يزال فترة من النمو والازدهار، اوضحت ان تجاوز اقتصاده تحديات ازمة المال يعود الى نشاط الكثير من شركاته عبر العالم وخارج لبنان "وهي تحوّل اليه ارباحها مما يؤدي الى زيادة تدفقات الرساميل، التي يضاف اليها تحويلات اللبنانيين المنتشرين بما يمكّن لبنان من تحقيق فائض في ميزان المدفوعات رغم العجز التجاري الكبير، اضافة الى ان القطاع الخاص المدعوم برأس مال بشري نشيط وصاحب مؤهلات عالية، يشكل قوة الدفع في الاقتصاد .فالمواطن صاحب المبادرة الفردية والافكار المتجددة، كان دائماً محرك النمو وهو يتقن التكيف بنجاح مع الظروف المتبدلة في الاقتصاد العالمي والاقليمي. كذلك، يتمتع لبنان بسجل مثالي على صعيد القروض، فهو لم يعد يوما جدولة دينه ولم يتنكر لواجباته او تخلف عن دفع مستحقاته ."

ودعت الى الافادة من هذه التطورات لتطبيق اصلاحات ضرورية وحل المشكلات، مؤكدة ضرورة التركيز على ٣ دعائم رئيسة: المحافظة على الاستقرار السياسي، الاستمرار في خفض نسبة الدين الى اجمالي الناتج المحلي و اعتماد الاصلاحات الهيكلية (البنوية) والاستراتيجيات الداعمة للنمو واقرار قانون الشراكة PPP. واكدت ان الاستقرار السياسي عامل حاسم في النمو، "لذا، تعتبر الحكومة ان ضمان مناخ سياسي مستقر قدر الامكان هو من اهدافها الرئيسة."

جلسات العمل

•في الجلسة الاولى، تناول ممثلو القطاع الخاص في موناكو العلاقات الاقتصادية بين البلدين واهتمامهم بمجالي الاعمال والسياحة، واشاروا الى امكان مضاعفة عدد السياح اللبنانيين في الامارة في غضون سنوات قليلة، مشددين على أهمية السوق اللبنانية بالنسبة الى موناكو .

•في الجلسة الثانية، قدّم رئيس مؤسسة "ايدال" نبيل عيتاني عرضا عن الاقتصاد اللبناني والقطاعات الجاذبة للاستثمار وبينها العقار، عارضا الميزات التفاضلية للبنان. كذلك، كانت مداخلة للامين العام لجمعية المصارف مكرم صادر، عرض المشاركون من جانب موناكو اعمال الشركات المشاركة في الوفد والاعمال التي تقوم بها، وشرحوا مقومات الاقتصاد في موناكو وأهم الميّزات السياحية .